



مجلة التربوي
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية التربية / الخمس
جامعة المرقب

العدد السابع والعشرون
يوليو 2025م

هيئة التحرير

د. سالم حسين المدهون	رئيس هيئة التحرير
د. نور الدين سالم ارحومة	عضو هيئة التحرير
د. بشير علي الطيب	عضو هيئة التحرير
أ. سالم مصطفى الديب	عضو هيئة التحرير
أ. محمد حسن اقدورة	عضو هيئة التحرير
أ. محمد أبو عجيبة البركي	عضو هيئة التحرير

- المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
 - المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
 - كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
 - يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
 - البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
- (حقوق الطبع محفوظة للكلية)



ضوابط النشر:

- يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :
- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

- 1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
- 2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or are a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
- 3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
- 4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
- 5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

- 1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
- 2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
- 3- The published articles represent only the authors' viewpoints.





أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية

عمران البكوري¹، عبد الباسط العكاشي²

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب، ليبيا¹

omranalbkori@elmergib.edu.ly

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب، ليبيا²

amakashi@elmergib.edu.ly

المخلص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية للمصارف الإسلامية وتم التركيز على جودة الخدمات الالكترونية والاطار القانوني والرقابة الشرعية على الخدمات الالكترونية المصرفية. ولتحقيق هذا الهدف تم اعداد استبانة وزعت على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثلة في المصارف الإسلامية العاملة في نطاق بلديتي الخمس وزليتن، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة 60 استبانة تم استرداد 56 استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 93%. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاستعانة برزمة البرمج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات توصلت الدراسة لوجود أثر لجودة الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية وكذلك الاطار القانوني الذي يحكم الخدمات الالكترونية المصرفية يعزز من شفافية وموثوقية البيانات المالية كما يوجد أثر للرقابة الشرعية في تعزيز جودة التقارير المالية، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة توصيات أهمها متابعة التطورات الحديثة في مجالات الخدمات الالكترونية والتحول الرقمي وفي اطار حوكمة جيدة تحقق ثقة كل الأطراف بالبيانات والمعلومات المالية التي ينشرها المصرف وتعزيز دور الرقابة الشرعية في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسات المالية الإسلامية ودعم عنصر الشفافية في كافة المعاملات المصرفية لضمان جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية:

التقارير المالية، الشفافية، الموثوقية، الحوكمة الرقمية المصرفية



المقدمة

لقد أدى تطور التكنولوجيا إلى إلغاء الأساليب المصرفية التقليدية وتحويل المصارف التجارية من مؤسسات تقدم خدمات وتقارير تقليدية إلى مؤسسات ذكية قادرة على تقديم معلومات فورية ودقيقة عبر الوسائط الرقمية المختلفة.

وقد شهد القطاع المصرفي الليبي في الآونة الأخيرة أيضاً تطوراً ملحوظاً في الاعتماد على الأنظمة الرقمية، حيث أصبح للنظام الرقمي دوراً بارزاً في تحسين مستوى أداء المصارف الليبية.

ومع هذا التطور ظهرت الحاجة إلى اكتساب المزيد من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك لرفع مستوى الأداء وسهولة وسرعة وصول المعلومات وظهرت العديد من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، والبيئة التشريعية والثقافة التنظيمية والتي كان لها أثر بالغ على الأنظمة المالية والعمليات المحاسبية وعرض المعلومات والإفصاح والشفافية في التقارير المالية. وهذا تطلب ظهور المفاهيم المتعلقة بالحوكمة الرقمية التي تضبط وتوجه وتنظم آلية التعامل مع الأنظمة المالية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وبشكل سليم لخدمة العمل المصرفي وتعزيز الشفافية.

ويهدف هذا البحث إلى معرفة أثر آليات الحوكمة الرقمية في زيادة تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة بشكل عام في مدى قدرة المصارف الإسلامية الليبية من الاستفادة من التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والموثوقية في القوائم والتقارير المالية.

حيث أصبح استخدام التكنولوجيا أمراً حتمياً يقضي الاعتماد عليها بشكل منضبط في المصارف الإسلامية رغم العديد من التحديات وبالتالي كان لزاماً التركيز على دور الحوكمة الرقمية المصرفية وبيان أثرها على مخرجات العمل المصرفي والتي من ضمنها التقارير المالية، فجودة التقارير المالية تؤثر بشكل مباشر على جودة القرارات المالية.

ومن هنا يتبادر إلى الذهن تساؤلاً مهماً:



هل يوجد أثر للحكومة الرقمية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية؟

ولا يمكن الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي إلا بطرح ثلاث تساؤلات فرعية هي:

- السؤال الأول: هل يوجد أثر لجودة الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية؟
- السؤال الثاني: هل يوجد أثر للإطار القانوني الذي يحكم الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية؟
- السؤال الثالث: هل يوجد أثر لتطبيق الرقابة الشرعية على الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من الدراسة يتمثل في محاولة بيان الأثر الحقيقي لآليات الحوكمة الرقمية على تحسين جودة التقارير المالية في المصارف الإسلامية الليبية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- توضيح دور الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية وزيادة الثقة في المصارف الإسلامية
- 2- التعريف بالحوكمة الرقمية في القطاع المصرفي.
- 3- توضيح الآليات المستخدمة في تطبيق الحوكمة الرقمية.
- 4- بيان الأثر الإيجابي لتطبيق الحوكمة الرقمية في المصارف الإسلامية الليبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إثراء المعرفة وإضافة جديدة في الأدبيات العلمية من خلال الربط ما بين الحوكمة الرقمية المصرفية والشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية وكذلك تشجيع هذه المصارف على تسريع التحول الرقمي نحو حوكمة رقمية متكاملة تعزز كفاءة العمل المصرفي و التقيد بمتطلبات المصرف المركزي والهيئات الرقابية لضمان جودة التقارير المالية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة قمنا بوضع فرضية رئيسية تتفرع منها ثلاثة فرضيات على النحو الآتي:



الفرضية الرئيسية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحكومة الرقمية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية"

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإطار القانوني الذي يحكم الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الرقابة الشرعية على الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في المصارف الإسلامية العاملة في النطاق الإداري لبلدية الخمس وبلدية زليتن ، أما عينة الدراسة فتمثلت في أعضاء مجلس الإدارة في المصارف المذكورة والعاملين في إدارة المحاسبة والشؤون المالية وقسم التقارير المالية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الحوكمة الرقمية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية.

الحدود المكانية: المصارف الإسلامية في بلديتي الخمس وزليتن.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال النصف الأول من العام 2025.



منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة والادبيات المحاسبية والعلوم المصرفية ذات الصلة بالموضوع للوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمشكلة الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالتها.

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها حيث تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في التحليل.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية بشكل عام، وقد تعرضت من خلالها إلى الشفافية والإفصاح في القوائم المالية وذلك باستخدام الأساليب التقليدية في العمل المصرفي، فقد جاءت دراسة وجدان فالح حسن (2022) بعنوان: "دور آلية الحوكمة في المصارف لتعزيز الإفصاح المعلوماتي" وذلك لبيان أثر تطبيق الحوكمة في ضمان تحقيق الإفصاح عن المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية لزيادة كفاءة الأسواق المالية، واعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة معدة بالخصوص وزعت على سبعة مصارف عراقية، ومن خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة توصلت الباحثة إلى أن تطبيق الحوكمة يعزز كفاءة أداء المصارف ويجعل سياسة إدارة المصرف سليمة ويعزز ثقة المودعين بالمصارف العراقية.

وفي نفس الوقت جاءت دراسة عبد الكريم ساسي النسر، حورية الهادي مفتاح (2022) بعنوان دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية بفروع مصرف الجمهورية الزاوية لتعمل على هدف التعرف على دور مبادئ الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات المالية ولجأ الباحثان إلى المنهج الوصفي التحليلي واستخدام استمارة استبيان لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، وأظهرت الدراسة أن جميع مبادئ الحوكمة تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة وتحفيز العاملين والمحافظة على المركز المالي.

كما اختصت دراسة عائشة علي، (2019) بعنوان مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية – دراسة على مصرف الجمهورية العلوص، بالتعرف على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى تطبيق تلك المبادئ في مصرف الجمهورية العلوص وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في تطبيق



بعض مبادئ الحوكمة والمتمثلة في المساواة والمساواة والشفافية والإفصاح، وذلك بسبب عدم وعي موظفي المصرف بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة.

وفي سنة (2019) قام الباحثان أسماء أبو حليقة وسمير مهلهل بإجراء دراسة بعنوان: "دور المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد في القطاع المصرفي"، وذلك لبيان الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في دعم آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة والمتمثلة في المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية في مدينتي الخمس وزلتن واتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي وباعتباره أهم الداعمين لتطبيق آليات الحوكمة يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي وتعزيز وسائل وإجراءات إدارة المخاطر والحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية وتقليل الأخطاء في إعداد القوائم المالية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي.

وعرضت دراسة علاء كاملة (2018) تحت عنوان: أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها – دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية، أثر تطبيق الحوكمة لضمان تحقيق الجودة والشفافية والوضوح في التقارير المالية بما يساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي واعتمد على الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات والتي تم توزيعها على عينة الدراسة (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة) وتم استخدام التحليل الإحصائي (SPSS) واتضح أن تطبيق آليات الحوكمة ساهم بشكل كبير في الإفصاح عن المخاطر المصرفية وتحقيق جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في المعلومات المالية الواردة بما يزيد من اعتماد جميع الأطراف عليها في اتخاذ القرارات السليمة.

وقام الباحثان محمد، القريشي (2016)، بدراسة بعنوان أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي، وذلك بهدف تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي وذلك من خلال أربعة آليات للحوكمة، كما اعتمدت في قياس الأداء على العائد على الموجودات وتبين من خلال التحليل أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة إلا أن علاقة الارتباط عكسية بين حجم مجلس الإدارة ومعدل الأداء المالي والمتمثل في العائد على الأصول.



الجانب النظري:

نظراً لخصوصية المصارف التجارية وما شهدته القطاع المصرفي من استخدام للوسائل الإلكترونية الحديثة بدافع زيادة وتنوع الخدمات المصرفية والذي أدى إلى تحديث العمليات المصرفية وذلك لعدم فاعلية الأدوات التقليدية في تحقيق الاستقرار وزيادة ثقة المستثمرين وضمان حقوق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات الصحيحة وتحقيق أهداف المستثمرين والوصول إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، ولضمان عدم التعرض لأنواع جديدة من المخاطر وتجنب الوقوع في الأخطاء سواء بالجهل أو السهو أو بالتلاعب وذلك بقصد إظهار المعلومات التي لا تعكس الواقع مما يؤثر سلباً على سلامة القرارات المالية كان لابد من سن التشريعات والقوانين والضوابط والمعايير التي تساهم في زيادة ودقة وجودة المعلومات التي يحتاجها المستثمرين وتواكب التطور الهائل في استخدام الوسائل الإلكترونية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرقمية في المصارف التجارية وذلك بهدف التأكد من سلامة القوائم المالية وشفافية المعلومات ورضا المستفيدين من هذه المعلومات. (سيف، الفار، ص22)

ولقد تعددت تعريفات الحكومة المصرفية حيث تم تعريفها أنها مجموعة من الأساليب والضوابط التي توضح سياسة إدارة المصرف وتحديد الأهداف ومتابعة الخطوات اليومية لتحقيق تلك الأهداف. (طال، المشهاني، 2021، ص23)

كما تعرف بأنها متابعة الأداء من السلطات العليا بالمصرف والحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين في إطار قانوني وتدقيق من قبل الإدارات المختصة بالتدقيق الداخلي. (الربيعي، راضي، 2022، ص15)

ومن هنا يمكن تعريف الحوكمة الرقمية في المصارف التجارية بأنها تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة وفق مبادئ وضوابط رشيدة لضمان الشفافية وتحسين جودة الخدمات بما يعزز الثقة في القطاع المصرفي.

ونظراً لخصوصية المصارف الإسلامية وذلك بالتزامها بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية فإن الحكومة الرقمية في هذه المؤسسات الإسلامية هي التأكد من مطابقة العمليات المصرفية التي تتم باستخدام التقنيات الرقمية لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة الأداء من قبل الإدارات والهيئات الشرعية المختصة بالتدقيق الشرعي لضمان سلامتها من الناحية الشرعية، فالحوكمة الرقمية في المصارف الإسلامية تهدف إلى زيادة تعزيز كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات وضمان الشفافية وتوفير معلومات واضحة ودقيقة حول



عمليات المصرف للاستفادة منها من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة ومنع أي شكل من أشكال الفساد.
(أحمد، حسن، 2015، ص31)

وتتحقق الحكومة الرقمية في جميع المؤسسات المالية وفق مبادئ تقوم على تطوير الجهاز المصرفي بما يحفظ حقوق الأطراف المتعددة التي تساهم في نجاح القطاع المصرفي، ومن أهم هذه الأطراف:

(1) **أصحاب رأس المال (المساهمين)** وهم من أهم مصادر التمويل الداخلية وذلك من خلال امتلاكهم لحصص في المصرف وحصولهم على نسب من الأرباح وتقديم التمويل اللازم لعمليات التطوير.

(2) **أعضاء مجلس الإدارة** وذلك بتقديم التوجيه العام بما يخدم برنامج الحوكمة والموافقة على المهام والدعم والاستعانة بالخبراء الخارجيين بالخصوص.

(3) **المدير العام ومدراء الفروع** وذلك بتكليف وتسمية الأشخاص ذوي الخبرة في المجال المصرفي وتوضيح المهام والمسؤوليات المناطة بهم.

(4) **إدارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات** وذلك بالإشراف المباشر لضمان توفير المعدات اللازمة والمتطورة لإتمام برنامج التطوير وتوصيل الخبرة والتأكد من الفهم الصحيح من قبل الأطراف واللجان المعدة بالخصوص لمتطلبات وأهداف وضوابط التطوير.

(5) **إدارة المخاطر** والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة الرقمية فتقليل المخاطر من أهم أهداف البرنامج إذ يتحتم وضع إطار فعال لإدارة المخاطر حتى لا تتعرض المصارف لدرجات عالية من المخاطر التشغيلية من قبل الموظفين والعملاء والمدراء، وتعد الاختلاسات النقدية والتزوير من أكثر نماذج المخاطر شيوعاً والتي من شأنها أن تضعف المركز المالي للمصرف وينتج عنها عقوبات قد تصل إلى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية والمطالبة بالتصفية. (البجيرمي، 2021، ص43)

ولمواجهة هذه المخاوف المتزايدة فإن المصارف التجارية بحاجة إلى تكريس الجهود المناسبة والمتوافقة مع أنواع المعاملات الإلكترونية وذلك لضمان أن النظم المصرفية الإلكترونية مصممة لتقليل احتمال قيام المستعملين المخولين بتنفيذ معاملات غير مقصودة وأن العملاء يتفهمون بالكامل تلك المخاطر المرتبطة بأية معاملات يتولون تنفيذها وكذلك حماية المعاملة المالية من التحريف وأن أي تحريف فيها قابل للاكتشاف واستخدام الأساليب المختلفة التي تساعد في التثبت من عدم مصداقية المعاملات المصرفية الإلكترونية والتأكد من توافر الضوابط المناسبة للتحويل بالدخول للنظم المصرفية الإلكترونية وإلى قواعد البيانات والتطبيقات، ويمكن تثبيت التحويل وحقوق الدخول إما بشكل مركزي أو موزع ضمن المصرف



وعليه فإن حماية قواعد البيانات من التلاعب أو الفساد يعتبر أساسياً لتوفير الرقابة الفعالة. (حسن، 2011، ص108)

(6) **إدارات التدقيق الداخلي وهيئات الرقابة الشرعية** تتمثل مسؤولية التدقيق الداخلي في الإشراف على التطبيق السليم لبرنامج التطوير وتصحيح الأخطاء في حالة وقوعها والتأكد من سلامة القوائم المالية والتقارير المعدة بالخصوص، وذلك لضمان الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات المناسبة. فتقديم الخدمات المالية عبر الأنظمة الرقمية الحديثة جعل الأمر أكثر صعوبة لتطبيق وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة على خطط التدقيق واضحة، إذ لم تكن هذه الإجراءات قد تم تكييفها لبيئة العمليات المصرفية الإلكترونية وخاصة على التطبيقات الحساسة للعمليات الإلكترونية، وبالتالي قد تضعف بيئة الرقابة الداخلية في المصرف إذا لم يكن بإمكانه تطوير الخطط التدقيقية لتغطي العمليات المصرفية الإلكترونية وجمع البيانات اللازمة والاحتفاظ بها لتسهيل المراجعات المناسبة السابقة واللاحقة والمرتبطة بالعمليات المصرفية الإلكترونية، وإعداد التقارير وتسليمها إلى السلطات المسؤولة في المصرف خلال وقت محدد والتي تتضمن تفصيلاً لأعمال المراقبة التي قامت بها إدارة التدقيق الداخلي ونتائجها بالإضافة إلى تقديم تقرير آخر خاص إلى الجمعية العمومية للمصرف مع إرسال نسخاً من التقارير السنوية مباشرة إلى محافظ البنك المركزي وإدارات الرقابة على البنوك، وتتضمن الرقابة على مجموعة من العمليات الإلكترونية التي يقوم بها المصرف وكذلك القوائم المالية المعدة لإظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال ووضع تقرير مفصل حول مدى صدق هذه القوائم وإعطاء صورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف، حيث أنه لا يدخل في اختصاص إدارة التدقيق تحضير الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، حيث أن مهمتها الرئيسية هي اختبار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر التي أعدت بمعرفة آخرين ودراستها وأنها أعدت بطريقة تعطي فكرة عادلة وصادقة عن المركز المالي في نهاية المدة المالية وأن حساب الأرباح والخسائر يعبر بوضوح عن الأرباح والخسائر عن تلك المدة المالية وذلك كله وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها ونشر تلك القوائم في فترات دورية منتظمة حتى يقف أصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي للبنك في فترات متقاربة ومنتظمة. (زيود، وآخرون، 2019، ص36، 37)

فالإفصاح الدوري والمستمر للمعلومات ذات العلاقة بالمصارف يؤدي إلى تحسين الانضباط السوقي والذي يزيد في فعالية الحوكمة الرقمية، ويجب أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم ودرجة تطور وتعقيدات عمليات وأنشطة المصرف فجودة تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وذلك بالتزام المصرف



بالإفصاح عن نتائج النشاط والأعمال والأداء المالي والتشغيلي وعن كل ما يحدث بالداخل له آثار تمس المساهمين وأصحاب المصالح ويحفز الإدارة إلى بذل الجهد واتخاذ القرارات السليمة لزيادة الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين ويعزز دور الحوكمة في تحقيق جودة الإفصاح والشفافية وتقييم أداء المصرف للتعرف على مدى تحقيق الإدارة الفاعلة والكفاءة في الاستخدام والحفاظ على الموارد بما يضمن الاستمرار وتجنب الأزمات والمشاكل.

إن الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح الدولية هو الأساس التي تركز عليه المصارف التجارية في تطبيق الحوكمة الرقمية وبالأخص فيما يتعلق بعمل إدارة تقنية المعلومات وإدارة أمن المعلومات وذلك لتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف الحوكمة الرقمية والمتمثلة في: (حسن، 2011، ص190-191)

- عرض المعلومات باستخدام الأدوات الرقمية بشكل سريع ودقيق بما يسهم في سرعة صنع القرارات السليمة.

- تعزيز وتحسين ثقة الأطراف المستفيدة من الخدمات المصرفية وذلك بتلبية احتياجات العمل والحرص على إرضاء الزبون بأساليب وتقنيات حديثة.

- إدارة رشيدة للموارد وتقليل الهدر فيها بما يحقق أعلى ربحية بأقل درجة من المخاطر.

- رفع مستوى العمليات المصرفية باستخدام التقنيات المختلفة والتحقق التام من إتمام هذه العمليات وفق الضوابط القانونية والتشريعات النافذة بما يعزز تحقيق أهداف الحوكمة الرقمية.

- العمل على تطوير نظام رقابة فعال واستخدام أساليب متطورة تتماشى مع آليات الحوكمة الرقمية.

وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية فإن إعداد التقارير التي توضح سير وخطوات العمليات المالية الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبيان خلو استخدام التقنيات الرقمية من المخالفات الشرعية ونشر تلك التقارير عمل مناط إلى هيئات الرقابة الشرعية بالمصرف، فمتابعة العمل اليومي وإعداد التقارير الدورية التي توضح تطابق جميع العمليات لأحكام الشريعة الإسلامية أحد أهم مقومات تعزيز الحوكمة الرقمية في تلك المؤسسات ويعزز الشفافية بل ويحقق مطلباً شرعياً في بعض المعاملات وله أثر كبير في زيادة الثقة في المصرف الإسلامي وتحقيق الأرباح وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو أحد أهم مطالب الأطراف المتعددة التي تتعامل مع تلك المصارف، ويحقق لها هدف تحقيق عوائد حلال متوافقة مع الشريعة الإسلامية وبالتالي زيادة الإقبال على التعامل معها وزيادة مواردها وتحقيق أهدافها في زيادة عوائدها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق ضوابط شرعية. (حماد، 2009، ص25)



فيجب على المصارف الإسلامية كباقي الشركات الكبرى أن تخصص جزء من التقارير السنوية تحت مسمى تقرير الحوكمة أو بيان الحوكمة، وتقوم من خلاله بالإفصاح عن العمليات المصرفية والنشاطات المختلفة التي يقوم بها المصرف وذلك وفق قواعد وضوابط إدارة المؤسسات التي تفرضها القوانين المحلية والدولية في الدول الإسلامية والتي تعتبر أن الالتزام بالشريعة الإسلامية هو العنصر الأساسي من عناصر ضوابط إدارة المؤسسات وهو السمة الواضحة التي تميز الحوكمة الإسلامية عن غيرها، وبالتالي فإن تقرير الحوكمة في المصارف الإسلامية هو تطبيق لمبدأ مهم من مبادئ الشفافية والإفصاح ويعزز الثقة في تلك المؤسسات، ويعتبر مصدر غنياً بالمعلومات المرتبطة بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، كما يجب أن يتضمن تقرير الحوكمة في المصارف الإسلامية إفصاحاً عن السياسات المحاسبية المتبعة وتحديد المعايير المحاسبية المعتمدة وتحليل تفصيلي للبنود المختلفة والإفصاح عن البنود المتعلقة بالزكاة وطرق احتسابها وأنها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية وبيان كيفية احتساب الأرباح وتوزيعها والتخلص من الأرباح غير الشرعية في أوجه البر والإحسان والتذكير المستمر بأن كل ما يقوم به المصرف متفق تماماً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (السويح، 2012، ص28-29)

الجانب العملي:

تمهيد: يتناول هذا الجانب منهجية البحث المتبعة، والأساليب التي تم استخدامها في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة ويستعرض الجانب أداة الدراسة وتفاصيلها ومجتمع وعينة الدراسة والاختبارات الإحصائية المطبقة وصدق وثبات أداة الدراسة



التحليل الإحصائي الوصفي

1. تحليل المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
المستوى التعليمي	دكتوراه	9	16.1%
	ماجستير	7	12.5%
	بكالوريوس	37	66.1%
	أخرى	3	5.4%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	26.8%
	من 5 إلى 10 سنوات	21	37.5%
	من 11 إلى 15 سنة	12	21.4%
	من 16 إلى 20 سنة	3	5.4%
	أكثر من 20 سنة	5	8.9%
التخصص	محاسبة	24	42.9%
	تمويل	13	23.2%
	اقتصاد	7	12.5%
	إدارة	5	8.9%
	أخرى	7	12.5%
المركز الوظيفي (الصفة)	رئيس مجلس إدارة	3	5.4%
	عضو مجلس إدارة	8	14.3%



النسبة (%)	التكرار	الفئة	المتغير
16.1%	9	عضو لجنة	
16.1%	9	مراجع داخلي	
14.3%	8	رئيس قسم	
33.9%	19	موظف	

ملخص البيانات الديموغرافية :

غالبية العينة من حاملي البكالوريوس وبنسبة عالية كانت (66.1 %)، أما سنوات الخبرة فكانت عينة الدراسة تتمتع بخبرة بين 5-10 سنوات وما نسبته (37.5 %)، أما التخصص العلمي فكانت أعلى نسبة متخصصين في المحاسبة (42.9 %) تليها تخصص التمويل والمصارف وبنسبة (23.2 %)، أما فيما يتعلق بالمركز الوظيفي لعينة الدراسة فكان منهم أعضاء لجان وبنسبة (16.1 %) وكذلك أعضاء مجلس إدارة وبنسبة (14.3 %) أما الوظائف الإدارية فكانت أعلى نسبة (33.9%) وهنا يمكن القول ان أفراد عينة الدراسة كان تخصصهم مرتبط بموضوع الدراسة وهذا يعزز النتائج المتحصل عليها وان مؤهلاتهم وخبراتهم تدل على قدرة المبحوثين في الإجابة على تساؤلات الاستبيان.

اختبار أداة الدراسة الاتساق الداخلي (الموثوقية) لأبعاد الاستبيان

تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس اتساق فقرات كل بُعد.

جدول معامل اتساق أبعاد الاستبيان

مستوى الموثوقية	معامل كرونباخ ألفا (α)	عدد الفقرات	البُعد
موثوقية عالية جدًا	0.894	7	جودة الخدمات الإلكترونية
موثوقية ممتازة	0.923	7	الإطار القانوني



مستوى الموثوقية	معامل كرونباخ ألفا (α)	عدد الفقرات	البُعد
موثوقية ممتازة	0.941	7	الرقابة الشرعية
موثوقية ممتازة	0.966	21	الاستبيان ككل

الاستنتاج: جميع قيم معامل ألفا أكبر من 0.7، مما يشير إلى اتساق داخلي ممتاز وموثوقية عالية جدًا لأبعاد الاستبيان، وأن فقرات كل بُعد تقيس مفهومًا واحدًا متماسكًا

تحليل أثر متغيرات الدراسة

يوضح هذا الجزء من وصفا لمتغيرات الدراسة من خلال احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحكم على درجة الموافقة والاهمية النسبية عند كل فقرة حيث كانت النتائج كما يلي :

البُعد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد الفقرات	التفسير
جودة الخدمات الإلكترونية	~0.75	~1.98	7	موافق إلى موافق بشدة
الإطار القانوني	~0.88	~2.07	7	موافق
الرقابة الشرعية	~0.96	~2.06	7	موافق
المجموع الكلي		~2.04	21	موافق



الاستنتاج: هناك اتجاه إيجابي قوي لدى أفراد العينة تجاه أثر الحوكمة الرقمية بمحاورها الثلاثة على تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية، حيث كانت متوسطات الاستجابات (موافق). وحصل على أعلى مستوى موافقة ، بُعد جودة الخدمات الإلكترونية .

اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لتحديد أي من أبعاد الحوكمة الرقمية (المتغيرات المستقلة) له التأثير الأكبر على تعزيز شفافية وموثوقية التقارير المالية (المتغير التابع)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية

"جدول اختبار أثر جودة الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية "

معدل الانحدار					Sig F*	F المحسوبة	R ²	R	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري		البيان					
0.001	5.321	0.071	0.407	جودة الخدمات الإلكترونية	0.001	8.325	0.968	0.984	الشفافية والموثوقية

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتغير المستقل (جودة الخدمات الإلكترونية) على المتغير التابع (الشفافية والموثوقية في التقارير المالية) هو أثر ذو دلالة إحصائية حيث كانت F المحسوبة 0.966 وبمستوى دلالة Sig 0.001 وهو أقل من 0.05 ، أما معامل الانحدار $\beta = 0.407$ فهو يشير إلى الأثر الكلي لجودة الخدمات الإلكترونية على الشفافية والموثوقية في التقارير المالية وهو أثر معنوي وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبا الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية

الفرضية الفرعية الثانية:



لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإطار القانوني الذي يحكم الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية

"جدول اختبار أثر الإطار القانوني الذي يحكم الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية"

معدل الانحدار					Sig F*	F المحسوبة	R ²	R	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري		البيان					
0.003	5.321	0.056	0.112	الاطار القانوني	0.000	10.243	0.998	0.328	الشفافية والموثوقية

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتغير المستقل (الاطار القانوني الذي يحكم الخدمات الإلكترونية) على المتغير التابع (الشفافية والموثوقية في التقارير المالية) هو أثر ذو دلالة إحصائية حيث كانت F المحسوبة 10.243 وبمستوى دلالة Sig 0.003 وهو أقل من 0.05 ، أما معامل الانحدار $\beta = 0.112$ فهو يشير إلى الأثر الكلي لجودة الخدمات الإلكترونية على الشفافية والموثوقية في التقارير المالية وهو أثر معنوي وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإطار القانوني الذي يحكم الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الرقابة الشرعية على الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية.



جدول اختبار لتطبيق الرقابة الشرعية على الخدمات الإلكترونية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية

معدل الانحدار					Sig F*	F المحسوبة	R ²	R	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري		البيان					
0.001	2.031	0.065	0.312	الرقابة الشرعية	0.000	12.326	0.107	0.407	الشفافية والموثوقية

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتغير المستقل (الرقابة الشرعية على الخدمات الإلكترونية) على المتغير التابع (الشفافية والموثوقية في التقارير المالية) هو أثر ذو دلالة إحصائية حيث كانت F المحسوبة 12.326 وبمستوى دلالة Sig 0.000 وهو أقل من 0.05 ، أما معامل الانحدار $\beta = 0.312$ فهو يشير إلى الأثر الكلي لجودة الخدمات الإلكترونية على الشفافية والموثوقية في التقارير المالية وهو أثر معنوي وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الرقابة الشرعية على الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية

ومن خلال ما تم التوصل إليها من نتائج اختبار للفرضيات الفرعية يمكن الحكم على رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية الرئيسية البديلة والتي تنص بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للحكومة الرقمية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية.

الخاتمة:

النتائج: بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار الفرضيات وما تم عرضه في الدراسة النظرية والدراسات السابقة لمعرفة أثر الحكومة الرقمية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- 1- أظهرت الدراسة لوجود أثر لجودة الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية من خلال ما يوفره المصرف من معلومات واضحة



ودقيقة عبر منصاته الالكترونية حيث أظهرت النتائج أنه تزيد ثقة عملاء المصرف في شفافية وموثوقية المعلومات المالية كلما زادت جودت الخدمات الالكترونية.

2- أظهرت الدراسة لوجود أثر لوجود اطار قانوني يحكم الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية كما توصلت الدراسة ان الاطار القانوني يضمن دقة المعلومات وزيادة جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية والتوقعات المستقبلية.

3- أظهرت الدراسة لوجود أثر لتطبيق الرقابة الشرعية على الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية الليبية حيث بينت الدراسة أن الحوكمة الجيدة لهيئات الرقابة الشرعية يساهم في ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي ويرسخ ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير مما يعزز الموثوقية والشفافية في التقارير المالية.

التوصيات :

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- 1- زيادة الاهتمام بالعاملين في المصارف الاسلامية من خلال التدريب والتطوير المستمر في مجالات الحوكمة الرقمية.
- 2- متابعة التطورات الحديثة في مجالات الخدمات الالكترونية والتحول الرقمي وفي اطار حوكمة جيدة تحقق ثقة كل الأطراف بالبيانات والمعلومات المالية التي ينشرها المصرف.
- 3- تعزيز دور الرقابة الشرعية في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسات المالية الإسلامية ودعم عنصر الشفافية في كافة المعاملات المصرفية وضمان جودة التقارير المالية.



قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار البازوري، عمان، 2022.
- صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
- علاء طالب، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

ثانياً: المجلات والرسائل العلمية

- أسماء أبو حليفة، سمير مهلهل، دور المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد في القطاع المصرفي، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة حول المؤسسات وإمكانية التنمية في الدول النامية "ليبيا أنموذجاً" المتعدد في مدينة الخمس جامعة المرقب في الفترة من 11-12 نوفمبر 2019.
- الإمام أحمد يوسف، فتح الرحمن الحسن منصور، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية: التطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، مجلة العلوم والثقافة في العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015.
- حمزة عبد الكريم حمّاد، نحو تفعيل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، 2009.
- شادي البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر — دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2021.
- عائشة علي، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، دراسة على مصرف الجمهورية العلوص، المؤتمر العلمي الدولي الثالث بكلية الاقتصاد جامعة المرقب، 11-12 نوفمبر 2019.
- عبد الرحمن محمد سيف، شرقاوي عبد الظاهر شرقاوي خميس الفار، تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية — دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الخامس عشر، سبتمبر 2023.



- عبد الكريم ساسي النسر، حورية الهادي مفتاح، دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات المالية، دراسة ميدانية بفروع مصرف الجمهورية بالزاوية، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 18، أبريل 2022.
- علاء كاملة، أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها – دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية، مجلة الشرق للعلوم التجارية، العدد العاشر، 2018.
- عماد السويح، الإفصاح عن الالتزام بالشفافية في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثالث، ليبيا، 2012.
- لطيف زيود، حسين علي، ريم منصور، أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية في المصارف السورية، مجلة جامعة البعث، مجلد 36، العدد 2، 2019.
- محمد الصغير، نورة القريشين أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد التاسع – جامعة قاصدي مرباح – الجزائر – 2016.
- وجدان فالح حسن، دور آلية الحوكمة في المصارف لتعزيز الإفصاح المعلوماتي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022.